المستقبل المهني للمدقق الشرعي

ورقة عمل مقدمة لمؤتمر المدققين الشرعيين الثالث

2011/5/18م

إعداد : عيسى جاسم القصار

المراقب الشرعي

بنك وربة

الفهـــــــــرس

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة :

الحمد لله رب العالمين، و الصلاة و السلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد النبي الأمي اللأمين و على آله و صحبه و التابعين، و بعد:

فقد شرفت بتكليفي من قبل الإخوة في شركة شورى بإعداد بعض الأفكار التي تتعلق بهذا المحور الذي يتضمن الحديث عن المستقبل المهني لمهنة التدقيق الشرعي، و قد ضمنت هذه الورقة بعض الأمور المتعلقة بموضوع هذا المحور و المتمثلة بحديثي عن الأمور التالية:

أولا: مستقبل المهنة: بين وضوح الرؤية و ضبابية الاتجاه.

ثانيا: تطور مهنة التدقيق الشرعي: الواقع و المأمول.

ثالثا: الهيكل الوظيفي للتدقيق الشرعي.

رابعا: العائد المادي لمهنة التدقيق الشرعي: نظرة للواقع.

خامسا: دور الجهات الحكومية و الهيئات الشرعية في دعم مهنة التدقيق الشرعي.

سادسا: أثر خبرات و مؤهلات العاملين في مهنة التدقيق الشرعي على مستقبلها.

سابعا: التخصصات المؤهلة للعمل في مهنة التدقيق الشرعي (هل المهنة حكر على خريجي الشريعة؟).

و سنتناول في هذه الورقة الموضوعات السابقة بالتفصيل على النحو التالي:

أولا : مستقبل المهنة : بين وضوح الرؤية و ضبابية الاتجاه :

- لا بد في سياق الحديث عن مهنة التدقيق الشرعي من الحديث أولا عن واقع المهنة في الوقت الحالي، فالناظر في هذا الواقع يترائى له الكثير من الضبابية والتفاوت في تعامل المؤسسات المالية الإسلامية مع مهنة التدقيق الشرعي، و برأيي فإن هذا الواقع ناتج عن قصور الاهتمام في وضع ضوابط لهذه المهنة توضح اختصاصاتها و صلاحياتها و توفر المرجعية الواضحة لها، و من أبرز صور هذا القصور عدم سعي القائمين على هذه المهنة إلى تجلية الفرق بين مهمة الإفتاء التي توكل إلى الهيئات الشرعية و بين مهمة المراجعة و التدقيق الشرعي و هو الجانب التنفيذي الذي يقوم به المدققون الشرعيون، و تلك الضبابية أدت في كثير من الأحيان إلى تعامل المؤسسات المالية مع مهنة التدقيق الشرعي بشيء من التهميش و التجاهل الناتجين عن قصور فهم طبيعة هذه المهنة و حدود صلاحياتها وأهميتها القصوى لعمل تلك المؤسسات.

- بناء على ما سبق فإن مستقبل مهنة التدقيق الشرعي – وفقا للمعطيات السابقة – سيظل حبيس سلبيات الوضح الحالي ما لم يتولى القائمون عليها مهمة النهوض بها بالاهتمام بوضع منهجية واضحة لها تحدد صلاحيات و ضوابط هذه المهنة مما يسهل التواصل بين العاملين في هذه المهنة و القائمين على المؤسسات المالية الإسلامية.

ثانيا : تطور مهنة التدقيق الشرعي : الواقع و المأمول :

- عند إلى التطور الذي حققته مهنة التدقيق الشرعي منذ نشأتها يجد صعوبة في الحكم على هذا التطور نظرا للتفاوت الشاسع في وضع التدقيق الشرعي بين مؤسسة و أخرى، و يظهر هذا التفاوت جليا عند استطلاع وضع التدقيق الشرعي في دولة ما و دولة أخرى، و هذا التفاوت راجع إلى اختلاف نظرة القائمين على المؤسسات المالية إلى مهنة التدقيق الشرعي و أهميتها لعمل تلك المؤسسات، تلك النظرة التي تعكس اهتمام القائمين على تلك المؤسسات بالسعي إلى تطوير مهنة التدقيق الشرعي و الاعتناء بكوادرها، وعلى مستوى الدول كذلك فإن أحد أسباب التفاوت يرجع إلى الاهتمام بإصدار التشريعات المنظمة لمهنة التدقيق الشرعي في بعض تلك الدول و عدم وجود ذلك في دول أخرى، الأمر الذي عكس تطورا سريعا في بعض الدول بينما شهد تباطؤا في دول أخرى.

ثالثا : الهيكل الوظيفي للتدقيق الشرعي :

- إن الكلام عن التفاوت في تطور مهنة التدقيق الشرعي يجرنا إلى الحديث عن واقع الهيكل التنظيمي للتدقيق الشرعي و التباين الملحوظ في تصور المؤسسات المالية الإسلامية لهذا الهيكل، و كذلك التفاوت في تحديد المسميات الوظيفية الخاصة بالعاملين في هذا المجال، حيث نجد أن بعض المؤسسات قد حددت بشكل واضح نموذج الهيكل الوظيفي للتدقيق الشرعي لديها متضمنة التقسيم الإداري و المسميات الوظيفية للعاملين في هذا المجال بما يتناسب مع اختلاف الاختصاصات والصلاحيات و مراعاة السلم الوظيفي لمهنة التدقيق الشرعي، و رغم ذلك فإن هذه المسميات لا تأخذ شكلا موحدا بين إدارات التدقيق الشرعي في تلك المؤسسات، فنجد اختلاف المسميات بين من لهم الاختصاصات والصلاحيات نفسها، في مقابل ذلك نجد غيابا كاملا للهيكل الوظيفي للتدقيق الشرعي لدى الكثير من المؤسسات المالية الإسلامية، فلا وجود لإدارة للتدقيق الشرعي في هيكل المؤسسة الإداري ولا تعدد للمسميات الوظيفية للعاملين في التدقيق الشرعي بحسب الاختصاصات و السلم الوظيفي، بالإضافة إلى ذلك نجد في بعض المؤسسات عدم وضوح في تحديد تبعية التدقيق الشرعي لجهة معينة داخل الهيكل الإداري لتلك المؤسسات، فتارة يتبع مجلس إدارة المؤسسة مباشرة و تارة أخرى تجعل تبعيتها للتدقيق الداخلي، و تأخذ التبعية أشكالا أخرى في باقي المؤسسات، مع العلم بأن من متطلبات استقلالية مهنة التدقيق الشرعي إلحاقها بأعلى جهة داخل المؤسسة.

- ما سبق ذكره يعد نتيجة حتمية لغياب المنهجية الواضحة الموحدة بين جميع المؤسسات التي تحدد صلاحيات مهنة التدقيق الشرعي واختصاصاتها وتبعيتها، الأمر الذي أدى إلى تلكؤ الدول في سن القوانين المنظمة لمهنة التدقيق الشرعي و الملزمة للقائمين على المؤسسات المالية الإسلامية بناء على منهجية واضحة.

رابعا : العائد المادي لمهنة التدقيق الشرعي : نظرة للواقع :

- باستقراء وضع مهنة التدقيق الشرعي و العاملين بها من جانب العائد المادي يلاحظ وجود قدر كبير من التفاوت في سلم الرواتب بين المدققين الشرعيين و نظرائهم في التخصصات الأخرى في معظم المؤسسات المالية، حيث نلحظ تدن واضح في الرواتب و شح في الامتيازات الأخرى بما لا يتناسب و أهمية هذه المهنة لعمل المؤسسات المالية الإسلامية، مما أدى إلى عزوف الكثيرين عن العمل في هذا المجال و ذلك بسبب توفر الفرص الأخرى التي تدر عائدا أفضل، و هذا قد يعكس نظرة بعض المؤسسات المالية إلى مهنة التدقيق بشيء من الهامشية و عدم إدراك لأهمية هذه المهنة و خطورتها، لذا فإنه يجب على الجهات المعنية بمهنة التدقيق الشرعي و من أهمها الهيئات الشرعية أن تضطلع بدور مهم و ذلك بالتدخل الإيجابي لدى إدارات تلك المؤسسات لتحسين أوضاع العاملين بهذه المهنة والسعي إلى مساواتهم مع نظرائهم في التخصصات الأخرى و عدم ترك الموضوع لمزاجية القائمين على تلك المؤسسات، حيث إن عدم إيجاد حل لهذا الموضوع قد يؤدي إلى التأثير في استقلالية عمل المدقق الشرعي داخل تلك المؤسسات و ضعف إنتاجيته.

خامسا : دور الجهات الحكومية والهيئات الشرعية في دعم مهنة التدقيق الشرعي :

- من خلال السرد السابق، تبين لنا أهمية الدور الحيوي المنوط بالهيئات الشرعية من ناحية و الجهات الحكومية من جهة أخرى في دعم مهنة التدقيق الشرعي في المؤسسات المالية و تعزيز مكانتها المناسبة لأهميتها، فمن جانب الهيئات فإننا نعتقد بأن لها دورا محوريا في تطوير هذه المهنة و ذلك بالإسهام في صياغة منهجية واضحة لمهنة التدقيق الشرعي تتضح من خلالها حدود صلاحيات و اختصاصات العاملين في المهنة و السعي إلى تبنيها لدى من قبل الجهات المختصة، و كذلك التنسيق مع إدارات المؤسسات المالية لتعزيز مكانة التدقيق الشرعي لديها و تحسين الوضع المادي للعاملين في مهنة التدقيق.

- أما فيما يخص الجهات الحكومية فإنه يتوجب عليها سن القوانين المنظمة لمهنة التدقيق الشرعي و الملزمة للمؤسسات المالية، و كذلك عليها القيام بإنشاء المعاهد المتخصصة بتأهيل الكوادر اللازمة لمهنة التدقيق الشرعي، بالإضافة إلى تسهيل إنشاء الروابط و الجمعيات التي تعنى بمهنة التدقيق الشرعي و تنظر في شئون عامليها.

سادسا : أثر خبرات ومؤهلات العاملين في مهنة التدقيق الشرعي على مستقبلها :

- لا شك بأن تأهيل الكوادر العاملة في مجال التدقيق الشرعي التأهيل الشرعي و الفني له الأثر الكبير في تعزيز مكانة مهنة التدقيق الشرعي في المستقبل و تقليل فرص الوقوع بالأخطاء فيها، و في هذا الصدد نؤكد على ضرورة الاهتمام بتنمية الجوانب الفنية و إدراكها من قبل المدققين الشرعيين بقدر الاهتمام بتنمية الجوانب الشرعية لديهم، لما لذلك من أثر في كيفية تصور المسائل المعروضة على المدقق الشرعي من قبل إدارة المؤسسة الأمر الذي يسهل توضيح تلك المسائل للهيئة الشرعية وتعزز القدرة على متابعتها و التأكد من صحة تطبيقها.

- ما سبق لا يمكن تحقيقه إلا بالعمل على إنشاء المعاهد و المراكز المتخصصة في تأهيل المدققين الشرعيين في مختلف النواحي الشرعية الفنية يالإضافة إلى إمداد مهنة التدقيق الشرعي بالكوادر المدربة و المؤهلة الأمر الذي يسهم في تحسين و تطوير المهنة و المؤسسات المالية و يساعد في رفع مستوى أدائها.

سابعا : التخصصات المؤهلة للعمل في مهنة التدقيق الشرعي (هل المهنة حكر على خريجي الشريعة؟) :

- بالتأمل في واقع التدقيق الشرعي نلاحظ بأن معظم منتسبيها هم من خريجي الكليات الشرعية إلا ما ندر في بعض المؤسسات المالية التي يتولى مهنة التدقيق الشرعي فيها من لم يتخرج من تلك الكليات، و لكن هل هذا يعني بأن هناك توصيفا واضحا و موحدا للمؤهلات المطلوب توافرها فيمن يرغب بممارسة مهنة التدقيق الشرعي و من ضمنها كونه من خريجي كلية الشريعة؟ اعتقد بأن الإجابة بالنفي هي الأقرب للواقع في ضوء ما أسلفنا ذكره من عدم وضوح الرؤية لمهنة التدقيق الشرعي و غياب التصور الموحد لها، و لذلك فإن ما سبق يعني عدم الممانعة في تعيين خريجي التخصصات الأخرى بجانب خريجي الشريعة في مهنة التدقيق الشرعي.

- مع ذلك فإن رأيي يميل في الوقت الحالي إلى الاقتصار على توظيف خريجي الكليات الشرعية في مهنة التدقيق الشرعي و ذلك في ظل غياب المعاهد التي تؤهل الكوادر اللازمة للتدقيق الشرعي و المدربة من الناحيتين الفنية و الشرعية، و ذلك نابع من اعتقادي بأن خريجي الكليات الشرعية تتوفر لديهم المرجعية الشرعية و الإلمام ببعض جوانب المعاملات المالية الإسلامية مما لا يتوفر لغيرهم، مع التأكيد على عدم كفاية ذلك التأهيل و قصوره في تلبية الكثير من متطلبات مهنة التدقيق الشرعي.

- و لكن في حال إنشاء تلك المعاهد المتخصصة في التأهيل المهني للتدقيق الشرعي فإني لا أرى حاجة لاقتصار التعيين في مهنة التدقيق الشرعي على خريجي الكليات الشرعية، و إنما يمكن فتح المجال

لجميع التخصصات و ذلك للحاصلين منهم على شهادة من تلك المعاهد تؤهلهم للعمل بالتدقيق الشرعي وأخص بالذكر خريجي الدراسات التجارية و ذلك لإلمامهم بالجوانب الفنية لعمل المؤسسات المالية.

مسودة التوصيات الخاصة بالمحور

1. العمل على إيجاد منهجية واضحة و موحدة تحدد اختصاصات و صلاحيات التدقيق الشرعي تكون ملزمة لجميع الجهات المعنية.
2. العمل على تعزيز مكانة التدقيق الشرعي لدى القائمين على إدارة المؤسسات المالية و توضيح أهمية الدور الموكل للتدقيق الشرعي و مدى حساسيته لعمل تلك المؤسسات.
3. العمل على تطبيق نموذج موحد للهيكل التنظيمي للتدقيق الشرعي و السعي إلى توحيد المسميات الوظيفية للعاملين بها و تحديد تبعية التدقيق الشرعي داخل المؤسسات المالية.
4. التواصل مع الجهات المعنية للعمل على تحسين الوضع المادي للمدققين الشرعيين و مساواتهم بنظائرهم العاملين في التخصصات الأخرى في المؤسسة نفسها.
5. السعي لدى الجهات الحكومية لاستصدار القوانين المنظمة لمهنة التدقيق الشرعي و تقديم تصور مقترح في ذلك.
6. بذل الجهود في إنشاء المعاهد المتخصصة بالتأهيل المهني للعاملين في التدقيق الشرعي من النواحي الشرعية والفنية و تخريج الكوادر المؤهلة للعمل بالمهنة.
7. الاقتصار على توظيف خريجي الكليات الشرعية في مهنة التدقيق الشرعي في الوقت الحالي لحين إنشاء معاهد متخصصة في التأهيل المهني للتدقيق الشرعي.